الجمع بين همزة التّعدية وباء التّعدية في القرآن الكريم

أ.د. حامد عبد المحسن كاظم الجنابيّ م.م. أحمد عوّاد ياسين الجوعانيّ
كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة / جامعة بابل

The Combination of the Hamza and Baa of transitivity in the Holy Quran

Prof. Dr. Hamid Abd Al–Muhsin Kadhum Al–Janabi
Ass. Lec. Ahmed Awad Yasin Al–Juaa'ni
College Of Human Sciences\ University Of Babylon
ahmedawad72@gmail.com

Abstract

In this section, our interest lies in investigating the accuracy or inaccuracy of that what grammarians have approved of, it is the prohibition of combining both the hamza and baa of transitivity. That which is founded on this, is an overt morphology. Is it true that Arabic really refuses such combination, and if it allows this, it will be essential to interpret the Quran regardless of its structure ? This is what we are trying to explore in this section.

Key Words: Combination, Hamaza and Baa', Transitivity, The Holy Quran.

الملخّص:

الّذي يعنينا الوقوف عنده في هذا البحث هو الوقوف على صواب ما أجمع عليه النّحويّون أو خطئه، وهو منعهم الجمع بين همزة التّعدية وباء التّعدية، فمن بنى على هذا الأصل من الدّارسين صرف ظاهر ما ورد على خلاف ذلك في القرآن الكريم بتأويله. فهل تأبى لغة التّنزيل حقّاً الجمع بين الهمزة والباء، وإذا جمع بينهما كان لا بدّ من التّأويل وصرف النّظم القرآنيّ عن ظاهره ؟ هذا ما سنحاول الكشف عنه في هذا البحث.

الكلمات المفتاحيّة: الجمع، همزة التّعدية، باء التّعدية، القرآن الكريم.

المقدمة:

من المتقرّر عند النّحويّين جميعهم أنّك((إذا قلت: أَفْعَلْتُ، استغنيت عن الباء، وإذا قلت: فَعَلْتُ احتجت إليه))[1].

وقد جاء في القرآن الكريم ما يخالف هذا الإجماع، من ذلك الجمع بين الهمزة والباء في آية الإسراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾[2]، وغيرها من الآيات الّتي سنأتي على ذكرها.

فما الّذي حمل النّحويّين على ما قالوا ؟ وما دليلهم ؟ وكيف وجّهوا آية الإسراء وغيرها من الآيات الّتي جاء ظاهرها على خلاف ما قرّروا؟ هذا ما سنحاول الكشف عنه في هذا البحث؛ للوقوف على صواب قولهم أو خطئه.

هم إنّما قالوا بذلك ظنّاً منهم أنّ المعنى الّذي تؤدّيه باء التّعدية، هو المعنى الّذي تؤدّيه همزة التّعدية ((فإذا قلت: خرجت بزيد، فمعناه: أخرجت زيداً، ولا يلزم أنْ تكون أنت خرجت))[3]، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[4]، قالوا: ((ألا ترى أنّ المعنى أذهب الله نورهم، ألا ترى أنّ الله لا يوصف بالذّهاب مع النّور))[5]، وقالوا: ((ويؤيّد أنّ باء التّعدية بمعنى الهمزة قراءة اليمانيّ: أذهب الله نورهم))[6].

(1) الكتاب: 154/1، وينظر: معاني القرآن للفرّاء: 19/1، وشرح المفصّل لابن يعيش: 4/ 300.
(2) سورة الإسراء: من الآية 1.
(3) البحر المحيط: 130/1.
(4) سورة البقرة: من الآية 17.
(5) البحر المحيط: 130/1.
(6) المصدر نفسه: 130/1.

واستدلّوا على ذلك أيضاً بقول الشّاعر[1]:

دِيَارُ الَّتِيْ كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنىً تَحِلُّ بِنَا لَوْلَا نجَاءُ الرَّكَائِبِ

فقد تأوّله بعض النّحويّين على معنى: تحلّنا وتنزلنا[2]، وقالوا: ((ألا ترى أنّ المعنى تصيّرنا حلالاً غير مُحْرِمِينَ، وليستْ تدخل معهم في ذلك؛ لأنّها لم تكن حَرَاماً، فتصير حَلَالاً بعد ذلك ؟))[3].

ولأنّهم يمنعون الجمع بين همزة التّعدية وباء التّعدية لهذه الأسباب، ولقلّة الجمع بينهما أيضاً كما نصّ على ذلك الفرّاء بقوله: ((ولست أستحب ذلك لقلّته))[4]، فقد عمدوا إلى ضروب من أوجه التّأويل لآية الإسراء، دفعاً لظاهرها عن أنّ يكون رادّاً لمذهبهم، فقيل: دخلت الباء هنا؛ لأنّه يقال: أسرى وسرى بمعنى واحد[5]، وقال ابن عطية: إنّ مفعول أسرى محذوف، وإنّ التّعدية بالهمزة، والتّقدير: أسرى الملائكة بعبده[6]، وقال أيضاً: ويحتمل أنّ أسرى بمعنى سرى على حذف مضاف[7] كنحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، يعني أنْ يكون التّقدير: سَرَتْ مَلَائِكَتُهُ بعبده، فحذف المضاف وأُقِيْمَ المضاف إليه مقامه[8].

إلى ذلك أشار الزّركشيّ في البرهان، حين قال عن الباء: ((وتجيء للتعدية، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال الفعل اللّازم إلى المفعول به، نحو: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾[9]، أي: أذهب، كما قال: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[10].

ولهذا لا يجمع بينهما فهما متعاقبتان. وأمّا قوله تعالى: ﴿ أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾، فقيل: أسرى وسرى بمعنى، كسقى وأسقى، والهمزة ليست للتعدية، وإنّما المُعَدَّى الباءُ في بعبده. وزعم ابن عطيّة أنّ مفعول أسرى محذوف، وأنّ التّعدية بالهمزة، أي: أسرى ملائكته بعبده...))[11].

وهكذا تأوّلوا كلّ آية جاء ظاهرها رادّاً لمذهبهم. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾[12] قال الفراء وأبو عبيدة: الباء هنا زائدة[13]، وقال الزّمخشريّ: ويجوز أنّ يكون المعنى: فعلوا به الإذاعة، وهو عنده أبلغ من القول الأوّل[14]. وعلّق ابن المنير على ذلك بقوله: ((وفي اجتماع الهمزة والباء على التّعدية نظر، لأنّهما متعاقبتان، وهو الّذي اقتضى عند الزّمخشريّ قوله في الوجه الثّاني: (فعلوا به الإذاعة) ليخرجها عن الباء المعاقبة للهمزة))[15].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[16]، قيل: دخلت الباء هاهنا؛ لأنّه أريد بالإبداء: الإخبار والإشعار، يدلّ على هذا عندهم ما رُوِيَ في حرف عبد الله: إنْ كادت لتشعر به[17]،

(1) البيت من الطّويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه: 31، والأصول في النّحو: 3/ 466، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: 1/ 243، وبلا نسبة في الإيضاح العضديّ: 169، وشرح التّسهيل: 2/ 133، والبحر المحيط: 1/ 130.

(2) نقل هذا التّأويل أبو سعيد السّيرافيّ في شرحه كتاب سيبويه: 1/ 244، ونسبه إلى بعض النّاس من دون التّصريح بأسمائهم. وكذلك لم ينسبه من جاء بعده من النّحويّين، كأبي عليّ الفارسيّ في الإيضاح العضديّ: 169، وابن مالك في شرح التّسهيل: 2/ 133، وأبي حيّان في البحر المحيط: 1/ 130.

(3) البحر المحيط: 130/1.

(4) معاني القرآن: 19/1.

(5) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2/ 421.

(6) ينظر: المحرّر الوجيز: 434/3.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 434/3.

(8) ينظر: البحر المحيط: 8/7.

(9) سورة البقرة: من الآية 20.

(10) سورة الأحزاب: من الآية 33.

(11) البرهان في علوم القرآن: 254/4.

(12) سورة النّساء: من الآية 83.

(13) ينظر: معاني القرآن: 279/1، ومجاز القرآن: 133/1.

(14) ينظر: الكشّاف: 530/1

(15) الانتصاف ـــ حاشية الكشّاف ـ: 529/1.

(16) سورة القصص: 10.

(17) ينظر: التّفسير البسيط: 342/17.

وقيل: الباء زائدة، وقيل: ليست زائدة بل سببيّة، والمفعول محذوف، أي: لتبدي القول بسبب موسى أو الوحي، وقيل: إنّ الفعل متضمّن معنى التّصريح، فلذلك عُدِّيَ بالباء[1].

وفي قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2] قال أبو عبيدة والأخفش: الباء هنا زائدة[3] كما زِيْدَتْ في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[4]، وقال الفرّاء: إنّما دخلت الباء هنا؛ لأنّ معناه: ومن يرد بأنّ يلحد فيه بظلم[5]، وقال المبرّد: إنّ (يُرِدْ) يدلّ على الإرادة، فدخلت الباء معه، على تقدير دخولها مع المصدر، والتّقدير عنده: ومن أراد به بأنْ يلحد، وهو ظالم[6]، وقال الزّمخشريّ: إنّ قوله: ﴿ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ ((حالان مترادفان، ومفعول ﴿ يُرِدْ ﴾ متروك ليتناول كلّ متناول، كأنّه قال: ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً ﴿نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾))[7]، وقال أبو حيّان: إنّ (يُرِدْ) متضمّن معنى (يَتَلَبَّس)، فلذلك عُدِّيَ بالباء[8]، وقال غيره: إنّ (يُرِدْ) متضمّن معنى يَهُمُّ[9]، وقيل أيضاً: هو متضمّن معنى (يَسْعى)[10].

وفي قوله: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾[11] قال الفرّاء وأبو عبيدة، وابن قتيبة، والجمهور: إنّ الباء زائدة[12]، وقال الزّجاج: مفعول تلقون محذوف، والتّقدير: تلقون إليهم أخبار النّبيّ وسرّه بالمودّة الّتي بينكم وبينه[13].

والباء في قوله تعالى: ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾[14] زائدة كزيادتها في قوله: ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾، أو أنّ الكلام على تقدير مفعول محذوف كالّذي تقدّم[15].

وفي قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[16]، قال الأخفش: ((والباء زائدة نحو زيادتها في قوله: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾))[17]، وكذلك قال سيبويه نقلاً عن ابن يعيش[18]، وقيل: ((لا تلقوا مضمّن معنى: لا تفضوا. وقيل: حذف المفعول والباء للسببية، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم... قاله المبرّد))[19].

وعلى ذلك أيضاً تأوّلوا قراءة من قرأ: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ بضمّ التّاء وكسر الباء[20]، قال الفرّاء: إنّ (أنبت) هنا بمعنى (نبت)[21]، وقال أبو عبيدة: إنّ الباء زائدة في المفعول به[22]، كما في: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ الباء هنا ليست زائدة، وأنّها في موضع الحال، والمفعول محذوف، والتّقدير: تنبت جناها ودهنه فيه[23].

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 289/8، وروح المعاني: 259/10.
(2) سورة الحجّ: من الآية25.
(3) ينظر: مجاز القرآن: 48/2، معاني القرآن: 451/2.
(4) سورة المؤمنون: من الآية 20.
(5) ينظر: معاني القرآن: 222/2.
(6) ينظر: الهداية إلى بلوغ النّهاية: 4868/7.
(7) الكشّاف: 3/ 148.
(8) ينظر: البحر المحيط: 500/7.
(9) ينظر: فتح القدير: 529/3.
(10) ينظر: التّفسير القرآنيّ للقرآن: 1013/9.
(11) سورة الممتحنة: من الآية 1.
(12) ينظر: معاني القرآن: 147/3، ومجاز القرآن: 257/2، وتأويل مشكل القرآن: 157، وزاد المسير: 267/4.
(13) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 155/5.
(14) سورة الممتحنة: من الآية 1.
(15) ينظر: الوجيز للواحدي: 1087.
(16) سورة البقرة: من الآية 195.
(17) معاني القرآن: 1/ 174.
(18) ينظر: شرح المفصّل: 4/ 475.
(19) الجنى الدّاني: 52.
(20) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب والحسن، ينظر: السّبعة في القراءات: 445، ومعاني القراءات للأزهريّ: 188/2، وحجّة القراءات لابن زنجلة: 448.
(21) ينظر: معاني القرآن: 232/2.
(22) ينظر: مجاز القرآن: 2/ 56.
(23) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 12/ 115.

وخطّأ الأخفش وأبو حاتم قراءة أبي جعفر: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[1] بضمّ الياء وكسر الهاء من أَذْهَبَ[2]، قال أبو حيّان: ((وذهب الأخفش وأبو حاتم إلى تخطئة أبي جعفر في هذه القراءة، قالا: لأنّ الباء تعاقب الهمزة))[3]، وكذلك نقل عنهما أبو جعفر النّحّاس[4]، ونقل عن غيرهم أنّ الباء هنا زائدة [5]، كما في: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾، وأولى من هذا القول عنده ما حكاه لهم الأخفش الأصغر عن المبرّد، قال: ((تكون الباء متعلّقة بالمصدر إذ كان الفعل دالاً عليه ومأخوذاً منه، فعلى هذا يكون التّقدير: ذهابه بالأبصار أو إذهابه))[6]، وقال ابن جني: ((الباء زائدة... ولا ترينّ الباء في: ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ مزيدة زيادة ساذجة. وإنْ شئت حملته على المعنى. حتى كأنّه قال: يكاد سنى برقه يلْوِي بالأبصار أو يستأثر بالأبصار))[7]، وقال ابن الجزريّ: ((والظّاهر أنّها بمعنى (من)... ويكون المفعول محذوفاً، أي يذهب النّور من الأبصار))[8].

وما هذه التّأويلات وأمثالها ـ في نظرنا ـ إلّا مظهر من مظاهر تعسّف النّحويّين في حملهم نصوص القرآن على مقتضى مقرّراتهم النّحويّة.

نعم، ويدلك لذلك أمران: أحدهما: أنّ من النّحويّين هنا ـ كما رأيت ـ من لا يستحبّ ظاهر ما جاء به القرآن؛ لقلّة الجمع بين الهمزة والباء، ومنهم من يلحّن القرّاء لجمعهم بين الهمزة والباء، والآخر: أنّهم يفترضون هنا أنّ القرآن ينطق بالهمزة أو الباء من دون أن يعني شيئاً.

وأظنّ لو أنّ أحداً منّا قال مثل هذا لقيض له من ينبّهه على ما وقع فيه من الخطأ، فما تأيّد بالقرآن مستغنى به عن التماس كثرة نظائره في الاستعمال. والهمزة وإنْ كانت للتعدية كالباء، فلا بد أنْ ينظر صاحب المعاني إلى معنى الهمزة والباء الأصليين: الإزالة والإلصاق[9]، وقد حُكِيَ عن أبي العبّاس المبرّد ما يؤيّد هذا ويشهد به، فقد حُكِيَ عنه ((أنّ قولك: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) معناه على غير معنى (أَذْهَبْتُ زَيْداً)؛ وذلك أنّ قولك: (أَذْهَبْتُ زَيْداً) معناه: أزلته، ويجوز أنْ تكون أنت باقياً في مكانك لم تبرح. وإذا قلت: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)، فمعناه ذهبت معه))[10].

وليس في قول الشّاعر:

دِيَارُ الَّتِيْ كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنىً تَحِلُّ بِنَا لَوْلَا نِجَاءُ الرَّكَائِبِ

ما يُفْسِدُ مذهب أبي العبّاس من التّفرقة بين الباء والهمزة؛ لأنّه إنْ كان بعض النّحويّين قد تأوّلوه على معنى: تحلّنا وتنزلنا، من غير أن تدخل الدّيار معهم في ذلك، فالأمر على خلاف ذلك عند غيرهم، قال أبو سعيد السّيرافيّ: ((والأمر عندي على خلاف ذلك، من قبل أنّهم لمّا رأوا ديارهم اشتاقوا إليها، وتصوّروها، فصارت بالتّصوّر كأنّها معهم نازلة في الدّيار، فهي قد أنزلتهم ونزلت معهم))[11].

وكذلك قراءة من قرأ: ((أذهب الله نورهم)) بالهمزة بدلاً من الباء، ليس فيها ما يفسد مذهبه، فقراءة الباء وقراءة الهمزة ـ كما يُفْهِمُ ظاهر كلامه ـ معنيان مختلفان. فالباء بما فيها من معنى المصاحبة تدل على الإزالة بطريق الأخذ، والهمزة ليس فيها إلّا معنى الإزالة.

(1) سورة النّور: من الآية 43.
(2) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: 319، والنّشر في القراءات العشر: 2/ 332، واتحاف فضلاء البشر: 412.
(3) البحر المحيط: 8/ 58.
(4) ينظر: إعراب القرآن: 3/ 99.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 99.
(6) المصدر نفسه: 3/ 99.
(7) الخصائص: 2/ 114 ـــ 115.
(8) النّشر في القراءات العشر: 2/ 332.
(9) ينظر: روح المعاني: 168/1.
(10) شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: 243/1.
(11) المصدر نفسه: 244/1.

وإذا كان جمّهور النّحويّين ينكرون هذا التّوجيه للباء؛ لأنّه يلزم منه وصف الله بالذّهاب مع النّور، فإنّ الاحتكام إلى القرآن وإلى اللسان الّذي أنزل به القرآن ينبئنا أنّ مثل هذا القول لا يلزم منه أنْ تكون الباء بمعنى الهمزة، إذ يجوز أنْ يكون الله تبارك وتعالى وصف نفسه بالذّهاب على معنى يليق به، كما وصف نفسه سبحانه بالمجيء في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[1]، أو يجوز أنّ يكون ما في الآية مجازاً عن شدّة الأخذ والإمساك[2]، ومن أمثلة ذلك في العربيّة قولهم: ذَهَبَ السُّلْطَانُ بِمَالِهِ، أي: أخذه[3].

وفي قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾[4] دليل بيّن على صحّة أحد هذين القولين، وبطلان ما ألزمنا به النّحويّون، فالنّور من الخير الّذي بيده سبحانه وتعالى، وإذا كان بيده، فجائز إبقاء الباء في الآية الّتي احتجّوا بها على أصل معناها من الدّلالة على المصاحبة، حقيقة كانت تلك المصاحبة أو مجازاً[5].

يؤيّد هذا أنّ الاستعمال القرآنيّ يلتزم دائماً الباء في تعدية الذّهاب المسند إليه تعالى، إنْ كان المذهوب به خيراً، من ذلك هذه الآية التي احتجّ بها جمّهور النّحويّين، وعلى هذا أيضاً جاء قوله تعالى واصفاً حال المنافقين: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾[6]، وقوله، مخاطباً نبيّه: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[7]، وقوله بحقّ نبيّه: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾[8]، وقوله في الماء الّذي أنزله من السّماء بقدر: ﴿وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾[9]، في حين يلتزم دائماً الهمزة، إنْ كان المذهوب به شرّاً، قال: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾[10] وقال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾[11]، وقال: ﴿وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾[12]، وقال: ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾[13].

والهمزة هنا ـ كما ترى ـ تأخذ موضعها في هذا النّظم المحكم، بما تفيد من معنى الإزالة، في استبعاد أنْ يضاف إليه ما يستهجن لفظه. وليس كذلك إنْ جئت بالباء، فما في الباء من معنى المصاحبة يؤدّي إلى خلاف ذلك.

وكذلك لا يصح وقوع الهمزة موقع الباء في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾، حاول أنْ تستبدل حرف الإزالة بحرف المصاحبة، لترى أيّ جناية على النّظم تقع؟ وإيّ فساد للمعنى يرتكب باسم تعاقب الهمزة والباء. وقل مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾[14]، ففرق بين تعدية ذهب بالباء، وبينها بالهمزة، إذا عُدِّيَ بالباء، يكون غرضهم من العضل إزالة بعض ما أتوا بطريق الأخذ، وإذا عُدِّيَ بالهمزة، يكون غرضهم من العضل مجرّد إزالة بعض ما أتوا، وهو ما لا ينسجم مع سياق الآيات[15].

كلّ هذا يشهد على أنّ الافتراض الّذي بنى عليه النّحويّون القول في معاقبة الهمزة للباء افتراض غير صحيح، ويترتّب على عدم صحّته بطلان قولهم: إنّك ((إذا قلت: أَفْعَلْتُ، استغنيت عن الباء، وإذا قلت: فَعَلْتُ احتجت إليها)).

(1) سورة الفجر: من الآية22.
(2) ينظر: روح المعاني: 1/ 168.
(3) ينظر: الكشّاف: 81/1.
(4) سورة آل عمران: من الآية 26.
(5) ينظر: الروض الأنف: 254/3.
(6) سورة البقرة: من الآية 20.
(7) سورة الإسراء: من الآية 86.
(8) سورة الزّخرف: 41.
(9) سورة المؤمنون: من الآية 18.
(10) سورة فاطر: من الآية34.
(11) سورة الأحزاب: من الآية 33.
(12) سورة الأنفال: من الآية 11.
(13) سورة التّوبة: من الآية 15.
(14) سورة النّساء: من الآية 19.
(15) ينظر: الكشّاف: 1/ 483، والكلّيّات: 463.

وانظر ماذا يفقد النظم المحكم لو استغنيت عن الباء في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾؟. فالباء بدلالتها على الإلصاق والمصاحبة توحي بمعيّة الله تعالى، وقربه من عبده عليه السّلام وهو يطوي له الأرض، وتسري به قدرته[1] ﴿لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[2].

ولا أظنّ أحداً يعترض على هذا، فهذا المعنى للباء يشهد له ظاهر الآية، بإقرار المانعين أنفسهم، قال ابن عطيّة: ((لفظ الآية يقتضي أنّ الله عزّ وجلّ أسرى بعبده، وهو محمّد عليه السّلام))[3]، ويشهد له أيضاً قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: ((اللّهمّ أنت الصّاحب في السّفر))[4].

ومن تأمّل أدنى تأمّل ما بين قوله تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[5] تظهر له خصوصيّة مصاحبة الحقّ ـ سبحانه وتعالى ـ الرّسول ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ دون عموم الخلق؛ ذلك بأنّه أتى بباء المصاحبة في (بعبده)، ولم يأتِ بها في العموم، إشارة إلى الفرق بين مقام الحبيب ومقام غيره من الخلق[6].

ومن تأمّل أيضاً أدنى تأمّل ما بين قوله تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ وقوله: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا﴾[7] ظهر له الفرق التّام بين مقام الحبيب ومقام الكليم عليهما السّلام[8].

وما قيل هنا من التّوجيه لإثبات أنّ الباء على بابها، وأنه لا يمكن الاستغناء عنها، يقال في غيرها من الشّواهد.

انظر إلى الباء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾، كيف نشرت على سياقها من معاني الإلصاق والمصاحبة، ما يأبى القول بأنّ أذاعوا به بمعنى أذاعوه، فالآية الكريمة تصوّر دور المنافقين في نشر الأخبار التّي تنشأ عنها زعزعة أمن المسلمين، أو دبّ الخوف بين صفوفهم. وهذه الباء تبرز حرصهم الشّديد على استصحاب هذه الأخبار، وتولّيهم بأنفسهم نقلها إلى جموع المسلمين، وتبنّيهم لها وتعهّدها بالمتابعة حتّى تحقّق غايتها، من زعزعة الصّفّ والتّشكيك في العقيدة، وذلك هو معنى الإلصاق الّذي بثّته الباء في النّظم الكريم، ولو جاء التّعبير: أذاعوه، لما أفاد غير نشرهم الخبر بين المسلمين، من دون أنْ يكون فيه تلك المبالغة من حرصهم، ومتابعتهم بأنفسهم له[9].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ نجد ما في الباء من معنى الإلصاق يدلّنا على شدّة ارتباط روح أمّ موسى بموسى، وتعلّق قلبها به، وكأنّه لا يزال في أحشائها، إنْ أصابه سوء أصابها قبله، وإنْ نزل به مكروه نزل قبله عليها، وهي حين اشتدّ بها الفزع، وقاربت على إظهار أمره، فإنّها بنفسها تبدي، وبمصيرها المرتبط بمصيره تخاطر. فالإلصاق والمصاحبة في الباء يخلعان على النّظم الكريم من معاني الارتباط الوثيق والمصير المتلازم والخطر المشترك ما لا يصلح في التّعبير عنها غير الباء[10].

(1) ينظر: من أسرار حروف الجرّ في الذّكر الحكيم: 178.
(2) سورة الإسراء: من الآية 1.
(3) المحرّر الوجيز: 434/3.
(4) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحجّ، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحجّ وغيره، 2/ 978، رقم: 425، وأخرجه التّرمذيّ في سننه، أبواب الدّعوات عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، باب ما يقول إذا خرج مسافراً، 5/ 497، رقم: 3438، 3439، وأخرجه أيضاً في باب ما يقول إذا ركب دابّة، 5/ 501، رقم: 3447.
(5) سورة يونس: من الآية22.
(6) إلى ذلك أشار الزّرقانيّ في شرحه على المواهب اللّدنيّة بالمنح المحمّديّة: 20/8، ولكنّه في شرحه علّل ذلك بقوله: ((لأنّه أتى بباء المصاحبة في (بعبده) وأتى بـ(في) في العموم...))، والصّواب ما أثبتناه لك في المتن؛ لأنّ تعدية أسرى في آية الإسراء بالباء لا يقابلها قوله: (فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) في آية يونس، وإنّما يقابلها فيها تعدية (يسيّر) بنفسه. وقوله: (فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) يقابل قوله: (لَيْلًا) في آية الإسراء.
(7) سورة الأعراف: من الآية 143.
(8) ينظر: روح المعاني: 8/ 6.
(9) ينظر: التّفسير القرآنيّ للقرآن: 3/ 846، ومن أسرار حروف الجرّ في الذّكر الحكيم: 172.
(10) ينظر: من أسرار حروف الجرّ في الذّكر الحكيم: 173ــ 174.

يضاف إلى ذلك ما تضيفه زيادة الباء إلى زمن النّطق بالجملة من بطء؛ ليوافق الحركة النّفسيّة، وما يعتمل فيها من تنازع بين الإقدام والإحجام، ممّا يكشف لنا عن أعماق أمّ تتنازع بداخلها عوامل الخوف، وتتجاذبها هواجس متباينة، بين مصير ابنها المجهول في اليمّ، ومصيره المعلوم على يد فرعون[1].

وهكذا سائر الشّواهد، فإنّك لو تأمّلت فيها أدنى تأمّل، لظهر لك بوضوح ما تبثّه الباء في النّظم المحكم من دلالة لا يمكن الاستغناء عنها إلّا إذا عمدنا إلى التّكلّف والافتعال، مع الانتقال إلى معنى مضمر غير مقصود.

نعم، وكذلك يقال في الهمزة في آية الإسراء، فدخول الهمزة يؤدّي معنى لا يؤدّيه خروجها، فالهمزة ـ والله أعلم بمراده ـ بدلالتها على الإزالة لا يلزم منها مشاركة الفاعل للمفعول في الإسراء، بخلاف إسقاطها.

وهي أيضاً بدلالتها على الإزالة توحي ((بالمبالغة في (أسرى)، لإفادة السّرعة في السّير، ولذا أوثر على سرى))[2].

والمتأمّل للسياق يجد فيه تأكيداً على صدق هذه الدّلالة، فقوله: ﴿لَيْلًا﴾ بلفظ التّنكير يدلّ على تقليل مدّة الإسراء، وأنّه أسرى به في بعض اللّيل ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾.

هذا هو ـ والله أعلم بمراده ـ سرّ عدم الاكتفاء بالهمزة أو الاكتفاء بالباء، فالهمزة والباء لهما مع الفعل دلالتان مختلفتان، وأنّ الغرض محتاج لهما كليهما، فجيء بهما لإحراز المعنيين.

وإذا سبق أنّ كثيراً من النّحويّين قد قالوا: إنّ أسرى بمعنى سرى، فدّل هذا على أنّهم لم يدقّقوا العبارة ويحقّقوها؛ لأنّ قولهم هذا يفضي إلى المعنى المحذور عندهم في قوله ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾، والّذي بسببه قالوا: إنّ الباء بمعنى الهمزة في هذه الآية.

وإذا سبق أيضاً أنّ ابن عطيّة قد تأوّل في الآية مفعولاً محذوفاً، أو مضافاً محذوفاً، فالّذي حمل ابن عطيّة على هذين التّأويلين، هو ما جرى في خاطر النّحويّين حين قالوا: إن الباء بمعنى الهمزة في قوله: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾، قال ابن عطيّة بعد إقراره أنّ ظاهر الآية يقتضي أنْ يكون الله عزّ وجلّ أسرى بعبده: ((ويظهر أنّ أسرى هي هنا معدّاة بالهمزة إلى مفعول محذوف، تقديره: أسرى الملائكة بعبده، وكذلك يقلق أنّ يسند أسرى وهو بمعنى سرى إلى الله تعالى، إذ هو فعل يعطي النّقلة كمشى وجرى وأحضر وانتقل، فلا يحسن إسناد شيء من هذا، ونحن نجد مندوحة، فإذا صرّحت الشّريعة بشيء من هذا النّحو، كقوله في الحديث: ((أتيته سعياً، وأتيته هرولة))[3]، حمل ذلك بالتّأويل على الوجه المخلص من نفي الحوادث، وأسرى تخرج في هذه الآية فصيحة كما ذكرنا، ولا تحتاج إلى تجوّز قلق في مثل هذا اللّفظ، فإنّه ألزم للنقلة من أتيته و﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ ﴾ [النّحل: 26]، ويحتمل أنْ يكون أسرى بمعنى سرى على حذف مضاف، كنحو قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾))[4].

وقد ثبت بالاستقراء والتّتبع لتعدية فعل الذّهاب المسند إليه تعالى بالباء، بطلان تأويلهم الباء بمعنى الهمزة، وبه أيضاً ـ وبما قدّمنا قريباً ـ نثبت بطلان هذين التّأويلين، فحكم تعدية فعل الإسراء المسند إليه تعالى بالباء، لا يختلف عن حكم تعدية فعل الذّهاب المسند إليه بالباء، بإقرار ابن عطيّة نفسه في قوله السّابق، بل إنّنا نجد فيه اطّراداً للغرض من تعدية فعل الذّهاب بالباء حين يسند إليه الحقّ سبحانه وتعالى.

(1) ينظر: المصدر نفسه: 174.
(2) محاسن التّأويل: 427/6.
(3) الحديث أخرجه البخاريّ في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب التّوحيد، باب قول الله تعالى: (وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ) [من سورة آل عمران: 28] وقوله جلّ ذكره: (تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) [من سورة المائدة: 116]، 9/ 121، رقم: 7405، قال: ((قال النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: يقول الله تعالى: أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإنْ ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإنْ ذكرني في ملإٍ ذكرته في ملإٍ خير منهم، وإنْ تقرّب إليّ بشبر تقرّبت إليه ذراعاً، وإنْ تقرّب إليّ ذراعاً تقرّبت إليه باعاً، وإنْ أتاني يمشي أتيته هرولة))، وأخرجه أيضاً عن أنس ـــ رضي الله عنه ـــ في الكتاب نفسه، باب ذكر النّبيّ ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ وروايته عن ربّه، 9/ 157، رقم: 7536، قال: يروي النّبيّ ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ عن ربّه أنّه قال: ((إذا تقرّب العبد إليّ شبراً تقرّبت إليه ذراعاً، وإذا تقرّب منّي ذراعاً تقرّبت منه باعاً، وإذا أتاني مشياً أتيته هرولة)).
(4) المحرّر الوجيز: 434/3.

وإنْ كان ابن عطيّة قد وجد في آية الإسراء ما يحمله على تقدير مفعول محذوف أو مضاف محذوف، فماذا يقول في قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي﴾[1]، وقوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[2]، وقوله: ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي﴾[3].

وهذا أيضاً ما ينبغي أنْ يسأل عنه السّهيليّ، فقد نحا السّهيليّ منحى ابن عطيّة، وإنْ اختلف تقديره للمحذوف واستدلاله، وهذا نصّ ما قال: ((وإنْ كان أهل اللّغة قد قالوا: سرى وأسرى بمعنى واحد، فدلّ على أنّ أهل اللّغة لم يحقّقوا العبارة، وذلك أنّ القرّاء لم يختلفوا في التّلاوة من قوله: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: 1] ولم يقل: سَرَى، وقال: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: 4]، ولم يقل: يَسْرِي، فدلّ على أنّ السّرى من سَرَيْت، إذا سِرْت ليلاً، وهي مؤنّثة، تقول: طَالَتْ سُرَاك اللّيلة. والإسراء متعدّ في المعنى، ولكن حُذِفَ مفعوله كثيراً حتّى ظنّ أهل اللّغة أنّهما بمعنى واحد، لمّا رأوهما غير متعدّيين إلى مفعول في اللّفظ، وإنّما أسرى بعبده، أي: جعل البراق يسري، كما تقول: أَمْضَيْته، أي: جعلته يمضي، لكن كَثُرَ حذف المفعول لقوّة الدّلالة عليه، أو للاستغناء عن ذكره، إذ المقصود بالخبر ذكر محمّد لا ذكر الدّابة الّتي سارت به، وجاز في قصّة لوط عليه السّلام، أنْ يقال له: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: 81]، أي: فَاسْرِ بهم، وأنْ يَقْرَأَ: فَأَسْرِ بِأَهْلِك بالقطع، أي: فأسرِ بهم ما يتحمّلون عليه، من دابة أو نحوها، ولم يتصوّر ذلك في السّرَى بالنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، إذ لا يجوز أنْ يقال: سَرَى بعبده بوجه من الوجوه، فلذلك لم تأتِ التّلاوة إلّا بوجه واحد في هذه القصّة فتدبّره))[4].

وبتدبّر ما قاله السّهيليّ نجد أنّه لا مانع من أنْ يقال: سرى بعبده، فلقد سبق أنْ قلنا إنّ حكم تعدية فعل الإسراء بالباء لا يختلف عن حكم تعدية فعل الذّهاب بالباء.

وإنْ كان السّهيليّ قد احتجّ على هذا المنع بأنّ التلاوة لم تأتِ إلّا على وجه واحد في قصّة الإسراء، فدلّ هذا على أنّه لم يدقّق العبارة ويحقّقها، فقد جاء في العين: ((وقرئ: سرى بعبده ليلاً))[5].

نعم، وإنْ كان الخليل قد انفرد بهذا النّقل وحده، فالتزام القرآن دائماً الباء في تعدية الذّهاب المسند إليه تعالى، إنْ كان المذهوب به خيراً، يؤيّد هذه القراءة، ويشهد على صحتها. وما تأيّد بالقرآن مستغنى عن التماس الحجّة والشّاهد والدّليل، فكيف وقد نقل الثّقة ما يؤيّد هذا الاستعمال؟.

هذا من جهة منعه أنْ يقال: (سرى بعبده).

وأمّا من جهة تقديره مفعولاً محذوفاً، فإنّه ـ في نظري ـ وجه ـ مع وجاهته ـ لا يمكن أنْ نقول به على وجه من الاطمئنان؛ ذلك بأنّ السّيهليّ إنْ كان قد احتجّ على حذف مثل هذا المفعول في آية الإسراء، بكثرة ((حذف المفعول))، فإنّه لم يأتِ لنا بشاهد واحد صُرِّح به بالمفعول، فنستدلّ بالمُصَرَّح على المحذوف[6].

وإنْ كان قد وجد في آية الإسراء ما يبرّر به مثل هذا التقدير بقوله: ((لقوّة الدّلالة عليه...)، فنحن نعود ونقول: فماذا يقول في قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي﴾، وقوله: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، وقوله ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي﴾.

وما أظنّ أحداً يقبل ما تأوّله في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، فنهج القرآن، بل وكلّ كلام فصيح أنْ يذكر الشّيء في موضع ثمّ يحذف في موضع آخر لدلالة المذكور على المحذوف. وأكثر ما نجده مذكوراً، وحذفه قليل، وأمّا أنْ يحذف حذفاً مطّرداً، ولم يذكر في موضع واحد ولا في اللّفظ ما يدلّ عليه، فهذا ممّا يُصَانُ عنه الكلام الفصيح فضلاً عن كلام ربّ العالمين[7]، الّذي أخبر أنّه ﴿ بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾[8].

(1) سورة طه: من الآية 77، وسورة الشّعراء من الآية 52.
(2) سورة هود: من الآية 81، وسورة الحجر: من الآية 65.
(3) سورة الدّخان: من الآية 23.
(4) الرّوض الأنف: 3/ 251 ـــ 253.
(5) العين (س ر ي): 7/ 291.
(6) البحر المحيط: 8/7.
(7) ينظر: التّفسير القيّم: 444 ـــ 445.
(8) سورة آل عمران: من الآية 138.

يؤيّد هذا ويؤكّده أنّ ظهور مثل هذا التّقدير في الكلام قد يؤدّي إلى اضطراب السّامع في تحديد مراد المتكلّم، فإنّك إذا قلت: (أَسَرِ بِأَهْلِكَ مَا يَتَحَمَّلُوْنَ عَلَيْهِ)، قد يفهم منه المخاطب أنّه غير مأمور بالإسراء مع أهله، بخلاف عدم ظهور مثل هذا التّقدير، فإنّه لا يفهم منه إلّا معنى المصاحبة.

يضاف إلى ما تقدّم كلّه أنّ ابن القيّم قد علّق على قول من قال: إنّ أسرى بمعنى سرى، وعلى تقدير السّهيليّ وغيره مفعولاً محذوفاً، بما يدلّ على أنّهم جميعهم لم ينفذوا إلى سرّ الجمع بين الهمزة والباء، وانبرى للكشف عنه فقال: ((والجواب الصّحيح أنّ الثّلاثي المتعدّي بالباء يفهم منه شيئان:

أحدهما: صدور الفعل من فاعله.

الثّاني: مصاحبته لما دخلت عليه الباء.

فإذا قلت: سَرَيْتُ بِزَيْدٍ، وَسَافَرْتُ بِهِ، كان منك السُّرَى والسّفر مصاحباً لزيد فيه، كما قال[1]:

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمَعْشَرٍ...

ومنه الحديث: ((أَقْرَعَ بين نسائه فأيّتهنّ خرج سهمها خرج بها))[2]، وأمّا المتعدّي بالهمزة، فيقتضي إيقاع الفعل بالمفعول فقط، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[3] ﴿فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[4]، ونظائره، فإذا قرن هذا المتعدّي بالهمزة، أفاد إيقاع الفعل على المفعول مع المصاحبة المفهومة من الباء، ولو أتى فيه بالثّلاثيّ فهم منه معنى المشاركة في مصدره، وهو ممتنع، فتأمّله))[5].

وبتأمّل ما قاله ابن القيّم، واستبعاد ما منعه لما تقدّم قريباً، نجد أنّ هذا القول فيه السّلامة من مخالفة ظاهر النّظم القرآنيّ، وكذلك فيه السّلامة من الوقوع في المحذور الّذي ألجأهم إلى تقدير مفعول محذوف أو مضاف محذوف. ((وإذا صحّ الكلام من غير حذف، لم يَجُزْ أنْ نُقدِّرَ على الحذف؛ لاستغنائه عن المحذوف، وتمامه على صحّة معناه))[6].

وننتهي من هذا، ونتساءل أخيراً: هل يصحّ بعد هذا وذاك أنْ يقال: إنّك ((إذا قلت: أَفْعَلْتُ، استغنيت عن الباء، وإذا قلت: فَعَلْتُ احتجت إليها))؟ وهل ثمّة حاجة إلى تلك التّقديرات أو التّأويلات في آية الإسراء وغيرها من الآيات التي جاء ظاهرها مخالفاً لقولهم هذا أو لقولهم ذاك؟.

الخاتمة

من كلّ ما تقدّم في هذا البحث ظهر جليّاً أنّ الجمع بين الهمزة والباء طريقة في الأداء من طرائق التّعبير في لسان العرب استعملها القرآن الحكيم في موضعها المناسب لها.

فلا مكان للقول بتعاقب الهمزة والباء ومنع الجمع بينهما. وكذلك لا مكان للقول بتلك التّأويلات والتّقديرات الّتي لجأ إليها النّحويّون فيما جاء من القرآن على خلاف ما قرّروا، فما لجؤوا إليه من تلك التّأويلات والتّقديرات لا يعدو أنْ يكون أكثر من محاولة تصحّيح طرائق التّعدية في هذه المسألة كما تقتضيها طبيعة هذه الصناعة، وذلك ما يأباه القرآن الحكيم عند الاحتكام إليه.

---

(1) صدر البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذليّ في شرح أبيات سيبويه: 1/ 217، وروايته فيه: بمغشم، وكذلك نُسِبَ إليه بهذا الرّواية في المقاصد النّحويّة: 1/ 77، 3/ 1289، وبلا نسبة في الخصائص: 1/ 80.

(2) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة ـــ رضي الله عنها ـــ في كتاب الهبة وفضلها والتّحريض عليها، باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج فهو جائز، إذا لم تكن سفيهة، فإذا كانت سفيهة لم يجز، 3/ 159، رقم: 2593، قالت: ((كان رسول الله ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه، فأيّتهنّ خرج سهمها خرج بها معه...))، وأخرجه أيضاً عنها بهذا اللّفظ في كتاب الشّهادات، باب القرعة في المشكلات، 3/ 182، رقم: 2688، وأخرجه عنها في كتاب الجهاد والسِّيَر، باب حمل الرّجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه، 4/ 33، رقم: 2879، بلفظ ((كان النّبيّ ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ إذا أراد أنْ يخرج أقرع بين نسائه، فأيّتهنّ يخرج سهمها خرج بها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم)).

(3) سورة النّحل: من الآية 78.

(4) سورة الشّعراء: 57.

(5) بدائع الفوائد: 3/202 ـــ 203.

(6) ينظر: الجامع لعلم القرآن: تفسير سورة آل عمران، آية (107).

المصادر:

- القرآن الكريم.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدّين البنّاء، أحمد بن محمّد بن أحمد بن عبد الغنيّ الدمياطيّ، (ت: 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط3، 1427هـ ـ 2006م.
- الأصول في النّحو، أبو بكر، ابن السّرّاج، محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ، (ت: 316هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1996م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحّاس، أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النّحويّ، (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421هـ.
- الإيضاح العضديّ، أبو عليّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ، (ت: 377هـ)، تحقيق: الدّكتور حسن شاذلي فرهود، كلّيّة الآداب، جامعة الرّياض، ط1، 1389هـ ـ 1969م.
- البحر المحيط، أبو حيّان، أثير الدّين، محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1420هـ.
- بدائع الفوائد، شمس الدّين، ابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن سعد، (ت: 751هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د. ط، د. ت.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله، بدر الدّين، محمّد بن عبد الله بن بهارد الزّركشيّ، (ت: 794هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1376هـ ـ 1957م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمّد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ، (ت: 276هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط، د.ت.
- التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور التّونسيّ، (ت: 1393هـ)، الدّار التّونسيّة للنشر، تونس، 1984م.
- التّفسير البسيط، أبو الحسن، عليّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحديّ النيسابوريّ، (ت: 468هـ)، حقّق في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمّد بن سعود، ثم قامت لجنة علميّة من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلميّ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط1، 1430هـ.
- التّفسير القرآنيّ للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت: بعد 1390هـ)، دار الفكر العربيّ، القاهرة، د. ط، د. ت.
- التّفسير القيّم، شمس الدّين، ابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، تحقيق: مكتب الدّراسات والبحوث العربيّة والإسلاميّة، بإشراف الشّيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1410 هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، شمس الدّين القرطبيّ، محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ، (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردونيّ وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1384هـ ـ 1964م.
- الجامع لعلم القرآن (تفسير الرّمانيّ)، أبو الحسن، علي بن عيسى الرّمانيّ، (ت: 384هـ)، مخطوط، دار الكتب ـ القاهرة.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ، (ت: 749هـ)، تحقيق: الدّكتور فخر الدّين قباوة، والأستاذ محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1413هـ ـ 1992م.
- حجّة القراءات، أبو زرعة، ابن زنجلة، عبد الرّحمن بن محمّد، (ت: حوالي 403هـ)، محقّق الكتاب ومعلّق حواشيه: سعيد الأفغانيّ، د. م، د. ط، د. ت.
- الخصائص، أبو الفتح، عثمان بن جنّيّ الموصليّ، (ت 392هـ)، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ط4، د. ت.

- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: الدّكتور إبراهيم السّامرّائيّ، والدّكتور أحمد مطلوب، مطبعة العانيّ، بغداد، ط1، 1381هـ ـ 1962م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، شهاب الدّين، محمود بن عبد الله الحسينيّ الألوسيّ، (ت: 1270هـ)، تحقيق: عليّ عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1415 هـ.
- الرّوض الأنف في شرح السّيرة النّبوية لابن هشام، أبو القاسم، عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السّهيليّ، (ت: 581هـ)، تحقيق: عمر عبد السّلام السّلاميّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 1421هـ ـ 2000م.
- زاد المسير في علم التّفسير، أبو الفرج، جمال الدّين، عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ، (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الرزّاق المهديّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط1، 1422هـ.
- السّبعة في القراءات، أبو بكر، ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العبّاس التّميميّ، (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.
- سنن التّرمذيّ، أبو عيسى، التّرمذيّ، محمّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضّحاك، (ت: 279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمّد شاكر (ج1، ج2)، ومحمّد فؤاد عبد الباقي (ج3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرّس في الأزهر الشّريف (ج4، ج5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر، ط2، 1395 هـ ـ 1975 م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمّد، يوسف بن أبي سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ، (ت: 385هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد عليّ الرّيح هاشم، راجعه: طه عبد الرّؤوف سعد، مكتبة الكلّيات الأزهريّ، دار الفكر، القاهرة، د. ط، 1394هـ ـ 1974م.
- شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمّد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ ثمّ المصريّ، (ت: 778هـ)، دراسة وتحقيق: الدّكتور عليّ محمّد فاخر، والدّكتور جابر محمّد البرّاجة، والدّكتور إبراهيم جمعة العجميّ، والدّكتور جابر السيّد مبارك، والدّكتور عليّ السّنوسيّ محمّد، والدّكتور محمّد راغب نزّال، دار السّلام، القاهرة، ط1، 1428هـ ـ 2007م.
- شرح الزّرقانيّ على المواهب اللّدنيّة بالمنح المحمّديّة، أبو عبد الله، محمّد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدّين بن محمّد الزّرقانيّ، (ت: 1122هـ)، دار الكتب العلميّة، ط1، 1417هـ ـ 1996م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله السّيرافيّ، (ت: 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدليّ، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1429هـ ـ 2008م.
- شرح المفصّل، أبو البقاء، موفّق الدّين، يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن عليّ الأسديّ الموصليّ، (ت: 643هـ)، قدّم له: الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
- صحيح البخاريّ (الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وسننه وأيامه)، أبو عبدالله، محمّد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ، (ت: 256هـ)، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة (مصوّرة عن السّلطانيّة بإضافة ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.
- صحيح مسلم (المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم)، أبو الحسن، مسلم بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ، (ت: 261هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ، د. ط، د. ت.
- العين، أبو عبد الرّحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ، (ت: 170هـ)، تحقيق: الدّكتور مهدي المخزوميّ، والدّكتور إبراهيم السّامرّائيّ، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
- فتح القدير، الشّوكانيّ، محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله، (ت: 1250هـ)، دار بن كثير، دار الكلم الطّيّب، دمشق، بيروت، ط1، 1414 هـ.

- الفروق اللّغويّة، أبو هلال العسكريّ، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، (ت: نحو 395هـ)، حقّقه وعلّق عليه: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثّقافة للنشر والتّوزيع، القاهرة، د.ط، د.ت.
- الكتاب، أبو بشر، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، (ت: 180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط3، 1408هـ ـ1988م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمر بن محمّد الزمخشري، (ت: 538هـ)، وبحواشيه أربعة كتب، الأوّل: الانتصاف، لأحمد بن المنير الإسكندريّ، والثّاني: الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف، للحافظ بن حجر، والثّالث: حاشية الشّيخ محمّد عليان المرزوقيّ على تفسير الكشّاف، والرّابع: شاهد الإنصاف على شواهد الكشّاف، للشيخ محمّد عليان المرزوقيّ، رتّبه وضبطه وصحّحه: محمّد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط4، 1427هـ ـ 2006م.
- الكلّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة)، أبو البقاء، أيّوب بن موسى الحسينيّ القريميّ الكفويّ، (ت: 1094هـ)، ترتيب: عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط4، 1403هـ ـ 1998م.
- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النّيسابوريّ، (ت: 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيميّ، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، د. ط، 1981م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنّى التّيميّ البصريّ، (ت: 210هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د. ط، 1381هـ.
- محاسن التّأويل، القاسميّ، محمّد جمال الدّين بن محمّد سعيد بن قاسم الحلاق، (ت: 1332هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1418هـ.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد، عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمّام بن عطيّة الأندلسيّ المحاربيّ، (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ.
- معاني القراءات، أبو منصور، محمّد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ، (ت: 370هـ)، مركز البحوث في كليّة الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 1412هـ ـ 1991م.
- معاني القرآن، أبو الحسن، الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء البلخيّ ثمّ البصريّ، (ت: 215هـ)، تحقيق: الدّكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مطبعة المدنيّ، ط1، 1411هـ ـ 1990م.
- معاني القرآن، أبو زكريّا، الفرّاء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ، (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد عليّ النجّار، وعبد الفتّاح إسماعيل الشّلبيّ، دار المصريّة، مصر، ط1، د. ت.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، الزجّاج، إبراهيم بن السّريّ، (ت: 311هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 ـ 1988م.
- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، المشهور بـ(شرح الشّواهد الكبرى)، بدر الدّين، محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت: 855 هـ)، تحقيق: الأستاذ الدّكتور عليّ محمّد فاخر، والأستاذ الدّكتور أحمد محمّد توفيق السّودانيّ، والدّكتور عبد العزيز محمّد فاخر، دار السّلام، القاهرة، ط1، 1431هـ ـ 2010م.
- من أسرار حروف الجر في الذّكر الحكيم، محمّد الأمين الخضريّ، القاهرة، مكتبة وهبة، د. ط، د. ت.
- النّشر في القراءات العشر، أبو الخير، شمس الدّين، محمّد بن محمّد بن يوسف، ابن الجزريّ، (ت: 833 هـ)، تحقيق: عليّ محمّد الضّبّاع، المطبعة التّجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلميّة]، د.ط، د.ت.

📖 الهداية إلى بلوغ النّهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمّد، مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، (ت: 437هـ)، حقّق في مجموعة رسائل جامعيّة بكلّيّة الدّراسات العليا والبحث العلميّ، جامعة الشّارقة، بإشراف الأستاذ الدّكتور الشّاهد البوشيخيّ، مجموعة بحوث الكتاب والسّنة، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، جامعة الشّارقة، ط1، 1429هـ ـ 2008م.

📖 الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن، عليّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحديّ النّيسابوريّ، تحقيق: صفوان عدنان داوووديّ، دار القلم, دمشق، الدّار الشّاميّة، بيروت، ط1، 1415هـ.